« الديمقراطية »

بقلم البرفسور هارولد لاسكي - في دائرة معارف العلوم الاجتماعية المجلد (٥) - ترجمها الى العربية الاستاذ السيد عبد الخليل علي الطاهر الحائز على ليسانسيه بدرجة الامتياز .

تزل الديمقراطية موضعاً للنقاش والخلاف بين الكتاب . فيقول البعض بانها « اسلوب للحكم » ويؤكد الآخرون بانها طريقة وسبيل للحياة الاجتماعية إلا ان الناس قد أدركوا جوهرها وسبروا غورها في سلوك الناخبين ، وفي العلاقة الموجودة بين الشعب والحكومة وفي زوال الفوارق الاقتصادية بين المواطنين ، وفي نكران الامتيازات المبنية على الولادة والموسسة على الثروة ، والمستندة الى العنصرية او الطائفية .

مرت الديمقراطية كغيرها من الافكار في مراحل متعددة ، فتغيرت وتبدلت جوهرياً من وقت الى آخر ومن قطر الى قطر آخر . ومع ذلك فلو اقتفينا آثار مظهرها السياسي لعثرنا على أقدم جذورها في الماضي السحيق وقد بقيت طوال هذه الأزمان مفهوما مغفياً حتى القرن السابع عشر ، حين رفع الناس أصوات الاحتجاج والاستنكار ضد الانظمة التي تقصر السلطة على عدد معين ، وتستثني مجموع الشعب منها . فقاوموا النظام الاليكاركي « حكم الأقلية » وبذلوا كل مافي وسعهم لتعميم وشمول هذه الامتيازات ، وضجوا قائلين ان حصر السلطة يعني حرمانهم من المنافع . ولعل هذا التفكير الابتدائي يشير بوضوح وجلاء الى جوهر الفكرة الديمقراطية وهي « المساوات » وقد ضحى الناس بكل عزيز لديهم في سبيل القضاء على كل العقبات التي تحول دون تحقيق هذه الفكرة . فكل الفروق التي يستطيع بعض الناس بواسطتها ممارسة السلطة ثم يحاولون إعطاءها حماية القانون معنى ذلك الحيلولة والحرمان لمصالح جماهير الناس . وعلى هذا فالأساس الذي ترتكز عليه الديمقراطية حينئذ هي المطالبة بالمساواة ، ذلك الاساس القائم

على نظام السلطة المبني على المتشابهات وليس على المتناقضات وعلى الفروق بين الناس . وبدون شك فان نكران هذا الطلب كما قال أرسطو يؤدي الى الثورة ، وكما ان التاريخ الذي يبحث عن الدولة وتطورها ، يمكن ان يكون على الغالب مدوناً في عبارات لمطالب الناس الاسوياء ، هكذا يكون تطور فكرة المساواة المفتاح لمعضلة الديمقراطية

ولو تتبعنا مفهوم الديمقراطية في مختلف العصور لوجدناه في انكلترا كان يعني توسيع حق الانتخاب ، ثم عني اشتراك الشعب ومساهمته في الحكومة عن طريق الاستفتاء ، ومطالبة النساء بوجوب المساهمة والاشتراك في الانتخابات . وحين عرف الناس من الممكن ان يصير الناس متساوين سياسياً نشبت ثورة البيورتان (١) ومن المطالبة بالمساواة الاقتصادية

(١) ثورة البيورتان : كان الحكم في انكلترا مطلقا يعتمد على وسائل غير برلمانية لجمع المال ، كتقرير الضرائب الكمركية وبيع احتكار اصناف التجارة وتجديد حقوق الملك الاقطاعية وكان (لود) رئيس أساقفة كنتربري يعمل للقضاء على مذهب البيورتانات المستقلين ونشر المذهب الانكليكاني الذى يجبذ الخضوع لسلطة الملك . وحاول ارغام الاسكتلنديين البيورتان للتحول الى مبادئ الكنيسة الانكليكانيه ، ولكنهم قاوموا المذهب الجديد وتقدموا لغزو انكلترا سنة ١٦٣٨ فاضطر الملك العاجز على دعوة البرلمان في ٧ تشرين الثاني ١٦٤٠ الذي قاوم السلطة المطلقة وقضى على (لود) وحتم على الملك الغاء المجالس الاستثنائية والضرائب غير البرلمانية وان لا يجمع الملك جيشاً بغير اذن النواب ولكن الملك حاول القبض على زعماء المعارضة فثارت ثائرة الشعب ، واضطر الملك الى مغادرة المدينة (كانون الاول سنة ١٦٤٢) وحدثت الحرب الاهلية بين اتباع الكنيسة الانكليكانيـة والكاثوليكيـة . وبين البيورتانات (فريق البرلمان الذين تحالفوا مع الاسكتلنديين - وتولى (كرمويل) قيادة البيورتان وانتصر في معركة [نازبي] حزيران سنة ١٦٤٥ وقبض الملك واتهم بانه خائن سفاك للدماء وعدو للبلاد فصدر حكم الاعدام عليه في [٩ كانون الثاني سنة ١٦٤٩] .

لتميزت الحركات الطبقية حتى صارت فكرة المساواة الاقتصادية جزءاً من المبدأ الدمقراطي منذ الثورة الفرنسية . وينظر دعاة الاشتراكية الى عدم تحقيق الفرد رغباته ومصالحه دون ان تضمن له المساواة الاقتصادية ، ويعتقدون بان العوامل الاقتصادية هي الاهم للعوامل السياسية . فكل محاولة لتقسيم الناس الى فقير وغني يعني ان الوصول الى الصالح العام بواسطة الدولة غير ممكن ، وعلى ذلك تكون المساواة الاقتصادية هي القاعدة التي تستقر عليها الدمقراطية أما المطالبة بالمساواة الاجتماعية فقديمة وحديثة على السواء اكثر من المساواة الاقتصادية والسياسية . فالاحتجاجات والاستنكار ضد امتيازات الولادة ترجع الى مراحل قديمة وكذلك الرفض لقبول العبودية من المحتمل ان يكون قديماً بقدم العبودية نفسها . واكثر من ذلك المطالبة بالمساواة الدينية ، والمساواة التربوية ، والمساهمة المتساوية في نتائج الكشف الاجتماعي الذي يتجلى بنمو الجهود العامة لتحسين الصحة والملجأ . ثم المساواة أمام القانون فيقولون بان المحاكم لا تفرق بين الاشخاص غنيهم وفقيرهم ، مسيحيهم وكافرهم أسودهم وابيضهم ، فالكل يقفون على قدم المساواة امام القانون ـ ولكن مع ذلك فقد لوحظ بان الحضور امام المحاكم مبني على المكانة الاقتصادية .

ان الديمقراطية المنظمة من نتاج حياة المدنية ، فقد بدأت ونجحت في الفعليات السياسية لدولة المدنية الاغريقية ، لقد كانت بدون شك دمقراطية محدودة مبنية على العبودية والمواطنون الاحرار لا يكونون الا كثرية في المجتمع الاغريقي ولو تحرينا ظروف واحوال ظهورها لوجدناها على الاغلب اقتصادية ففي اثينا مثلا كانت ثروة المدنية تعتمد في الغالب على تجارة ما وراء البحار ، وهكذا لم تستطع الدمقراطية ان تجد مجالا لها عند العامة ، وحتى افلاطون وسقراط قد اتهما الدمقراطية ونصبا لها العداء ، إلا ان ارسطو قد قبلها بتحديدات قاسية .

وبعد انهيار اثينا لم تبق اية محاولة فعالة ومؤثرة للدمقراطية

حتى الوقت الحاضر . اما في روما فقد كانت الفكرة الدمقراطية اسمية حتى في عصور الجمهورية ، ولم يكن لها أي اثر في العصر الامبراطوري ، الا ان الحاجة العسكرية التي كانت باشد الحاجة الى تسخير العوام ربحت المساواة السياسية لهم دون ان تكون هناك صفة دمقراطية حقيقية للسلطة التنفيذية ، وبفضل ما كتبه شيشرون وسنيكا وكابوس تحسنت مفاهيم القانون وخاصة فيما يختص بتحسين احوال العبيد وان لم تكن النتائج السياسية العملية مهمة ومباشرة . اما المسيحية فقد أكدت على مساواة الناس ، وعلى الملكية الفردية فكانت مساواتها روحية وليست قانونية . فقد حثت على العبودية للحاكم ولم تشجع الحركات التي تستهدف الثورة وبذلك حافظت على الرجعية .

وفي العصور الوسطى وعلى اساس الاقطاعية وضعت فكرة العقد . ونجم التصادم بين مختلف السلطات وخاصة بين الكنيسة والدولة فنتج عن ذلك فكرتان :

« ١ » التمثيل « ٢ » فكرة غير واضحة عن السيادة فالفكرة الاولى قد عززتها « الماكنا كارتا (١) سنة ١٢١٥ حيث حدث نزاع بين الملك جون والنبلاء لتقييد صلاحيات الملك فاضطر ان يوقع عليها وبهذا تعتبر :

١ ـ التحديد الاول لسلطة الملك ٢ ـ بدء حريات الشعب « لائحة خطيرة لجعل النظام ديمقراطياً »

وكانت الفكرة الثانية موضوع عناية وتدقيق بعض الكتاب من امثال مونتسكيون ، وجون لوك ، وروسو « فروسو » يعتقد ان الناس تعاقدوا على ان يتمتع كل الافراد بحقوق متساوية وواجبات متساوية لا يمتاز منهم فرد على فرد ـــ الحكومة الدمقراطية ـــ

و (يقول لوك)

« مادام الشعب مجموعه من الافراد لهم حقوق متساوية

(١) « الماكنا كارتا ـ مهمة في التاريخ الدستوري الانكليزي فقد انهت مرحلة من الاستبداد والحكم المطلق واظهرت العمل الموحد للشعب » راجع التاريخ الدستوري لانكلترا لمتلاند »

فيجب ان يكون الحكم بيد الاكثريه من هؤلاء الافراد» وهو الذي برر الثورة الجليله سنه ١٦٨٩ و كتب عن عقيدته السياسيه في كتابه « مقالتان على الحكومه » وذلك في مجيء الملك وليم وحق الشعب في دعوته . ويقول « ان الانسان أوجد الدولة للمحافظه على الحريه الملكيه فاذا فشلت الدولة في تحقيق ذلك فللافراد حسب حقهم الطبيعي في الحياة الثورة عليها واسقاطها — فالشعب هو صاحب السلطه — ويرى « روسو » على « ان الحكومات تتكون نتيجه لعقد اجتماعي يتفق عليه البشر بالتعاون وانه عرضه للتغيير . » ويرى روسو ان الناس ليسوا اعداء متناكرين بل انهم متحابون بفطرتهم وقد تعاقدوا على الاجتماع لكي يوحدوا جهودهم في رقي الانسانية وكمالها !!

فتأثر بنخ الفكر الدمقراطي قد تركز حول نقطتين :

١ ـ بذل الجهود لتأسيس حق الجماعه كلها للمساهمه في الدولة

٢ ـ استعمال الوسائل التي تحقق الوصول الى هذه السلطه الشاملة .

وان المثل الأعلى الدمقراطي يتضمن بكل وضوح بأن التدابير الاجتماعيه برهان على الابداع البشري المتقن، ولاجل ان نتبين كنهه لابد من الاحاطه بالظروف وبالاحوال الاتيه :

١ ـ فصل الدولة عن الجمعيه الكنسيه . وقد تأثر هذا الفصل بما يدعى بحركة الاصلاح المعقدة وبالكشوف العلميه .

٢ ـ المظهر الاقطاعي للعلاقات الاجتماعيه المؤسسة على التعاقد . وتأثر هذا المظهر بالثورة التجارية التي حولت الطبقات الاجتماعية ببطء من سنة ١٤٠٠-١٧٥٠ وازدادت سرعتها منذ ذلك الحين .

٣ ـ القضاء على الجهل المستحوذ على الشعب بانتشار القراءة والكتابة وبازدهار ونمو وعي القوة في الجماهير الذي يمكنهم من معرفة ما يريدون ويجعل في استطاعتهم كيف ينظمون صفوفهم ليحققوا ما يصبون اليه .

ولو نظرنا نظرة عامة لعلمنا ان ذلك كان من نتاج تطور القرن التاسع عشر . فقد انجزت التربية الشعبية أولا ثم التنظيم الاقتصادي ، وخاصة ما تجلى منه على شكل نقابات العمال .

وان النضال لتحقيق المؤسسات الديمقراطيه قد اتخذ اشكالا متعددة كما تتطلب الظروف والاحوال . فالقرن الثامن عشر عمل واشتغل لتعميم ثلاث مفاهيم لثلاث حركات فالخبرة الانكليزية أدت الى الاعتقاد بان الحكومه البرلمانيه هي الحريه المدنيه الحاضرة . والثورة الاميركيه عممت فكرة إن الشعب الساخط له الحق في خلع وطرد حكامه . والثورة الافرنسيه أولدت مبدأ ان الاوتوقراطيه هي الوالد الحقيقي للامتيازات الخاصه . وكذا حاول ديمقراطيو القرن التاسع عشر ان يفتشوا عن المؤسسات المعبرة عن هذه الافكار ، اضف الى ذلك عامل التركز الحديث في المدن وكيف زاد من معدل النمو والتقدم نحو المؤسسات الديمقراطيه .

وكانت المطالب احيانا تؤيد تأسيس مؤسسات تمثيليه كما هو الحال في المانيا ، واحيانا اخرى توسيع دوائر الانتخاب وفي أوائل القرن صار النظام الانكليزي المثل الكامل لنضال الشعوب من اجل حرياتها . ولكن في أواخر سنيه اصبحت الديمقراطيه هي المثل الذي يحتذى . وقد انتقد نظام التمثيل لانه يترك اعضاء البرلمان سادة الناخبين . وهذا ما يؤدي الى المطالبه بالحكومه المباشرة وبالدساتير التي تحاول ان تجعل الوقوف على رأي الامه واستفتائها الكلمه الاخيرة . وقد اكد على عامل آخر وهو ضرورة وجود أحزاب للتعبير عن رأي الامه كما يقول « باغوت » الاحزاب

هي الاساس الخيري للحكومه التمثيليه » ومنذ الثورة الافرنسيه صارت العلاقة وثيقه ومتينه بين الديمقراطيه والقوميه . فتحقيق الاتحاد يتضمن الانتصار والفتح من قبل الشعب المسلح بكامل معداته في الدولة الحاكمه ، ثم الخطوة الى الامبراطوريه اما الآن فتعني الامبراطوريه السيطرة على الشعوب الملونة من قبل الشعوب البيضاء — إذ يسيطر الاميركيون على الفليبين والانكليز على الهند والهولانديون على اندونسيا ، والفرنسيون على الهند الصينيه .

ان الديمقراطيه والامبراطوريه امران متعارضان . وقد وجد دعاة الديمقراطيه من الصعوبه ان يطبقوا فلسفاتهم على شعوب من الوان مختلفه . فانكلترا حين تحاول تعزيز

المؤسسات الديمقراطية في الهند معناه تشجيع الشعب للحصول على حقوق لا يمكن مقاومتها وبالأخير تتعرض مصالحها الاقتصادية الى الاخطار . فهل ينتهي التفوق والسيطرة للأمبراطورية ؟

يقول « تركو » : ان المستعمرات تشبه الفاكهة على الشجرة التي تقع كلما تنضج » فيبان لنا انه يلخص التاريخ العام لهذه العلاقة . فالمفهومة الديمقراطية تجله في تقديم البرهان على شموله وعمومه.

من الممكن القول بان الحكومة الديمقراطية خلال القرن التاسع عشر قد نجحت لأنها كرست فعالياتها في الحقل السياسي الصرف ، بينما اشغلت نفسها بشؤون الحرية الدينية ، والمساواة السياسية الرسمية ، والقضاء على الامتيازات الارستقراطية ، فانتصاراتها كانت ناجحة ومتفوقة . ولكن تحقيق كل هذه الامور لم يحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية العظمى ، فالجماهير لم تزل فقيرة ، ولم يزل عدد قليل من الناس الاغنياء يمارس النفوذ المتسلط في الدولة . ويمنح حق الانتخابات للعمال نشأت حينئذ حركة نحو المبادئ الجماعية واخذت الاحزاب السياسية تتعاون وتتساند ، وبالنتيجة وضع التشريع الاجتماعي والاقتصادي المحترم الذي يعمل على رفع مستوى العمال ، ومنذ الثورة الافرنسية اتجهت الانظار نحو الاشتراكية بانها الحل الوحيد الذي يعمل لجعل السلطة ديمقراطية وكذلك القوة الاقتصادية ، وحتى ان نقابات العمال وتعاليم ماركس جعلت المبادئ الطوباوية القديمة في حيز العمل ، وفي سنة ١٨٨٠ صارت الاشتراكية النتاج الطبيعي والمنطقي للنظرية الديمقراطية ، وفي بداية القرن العشرين صار من الضروري الهيمنة على الدولة لتطمين الحاجات الاقتصادية للطبقة العاملة . وحين تمت سيطرة الطبقة العاملة على روسيا اكدوا بان الدولة الديمقراطية لا تعني غير دكتاتورية الزراعيين الذين يجب إنتزاع السلطة منهم بالثورة ، اذ بواسطة الدكتاتورية البروليتاريا تستطيع الطبقة العاملة ان تمسك بزمام الدولة والسيطرة على وسائل الانتاج التي ستكون من صالح الجماهير ، والديمقراطية كما تبدو لهم غير ممكنة التحقيق اذا لم يقض على حق التملك ، وحينما تتم المساواة الاقتصادية بواسطة العمل على اشتراكية وسائل الانتاج يمكن حينذاك ترك الدكتاتورية ولكن بظهور النظام الدكتاتوري في ايطاليا والمانيا وهنغاريا وترك كل المبادئ الديمقراطية ، قيل بانها تحطم وحدة الامه ، وانها مضيعة للجهود في مناقشات باردة لا طائل من ورائها ، لذا فقد اصبحت البرلمانات في عداد الامور المرفوضة والمقضي عليها بحجة سرعة العمل . وكانت المشكلة ان يتولى الحكومة اناس مختصون ، وقد اشتركت كثير من العوامل في ظهور هذه الأفكار .

١ ـ التضارب والتفاضل بين الاحزاب كما هو الحال في فرنسا وايطاليا .

٢ ـ المآسي والنتائج التي سببتها الحرب .

٣ ـ الاعتزاز العظيم بالعقيدة القومية .

٤ ـ الفشل وعدم القدرة في تكييف المبادئ الديمقراطية للظروف والاحوال الجديدة .

٥ ـ الازمات الاقتصادية ما بعد الحرب .

كل هذه العوامل كانت قوية ومهمة ، ولكن المبادئ التي تضمنتها الفاشية كانت بكل وضوح الدفاع عن قوة الطبقة المتوسطة ضد الجماهير ، وهنا يبدو بكل وضوح ان الديمقراطية تواجه حركتين وهما الشيوعية والفاشية اللتان تسددان اليها النقد ، ومقدرة الديمقراطية على التحمل تعتمد على امكانيتها في اختيار المبادئ والوسائل التي تناسب عالماً متبدلاً ومتحولاً فالديمقراطية الآن تؤكد على المساواة الاقتصادية ، وليس من الممكن الوصول الى حياة سعيدة بوجود الفوارق الاقتصادية الواسعة ، والمثل العليا الجديدة للديمقراطية ليس فيها مجال لمفهوم الحرية القديمة القائلة بالتعاقد . وكل دولة لا تكون الاعمال الاقتصادية مسيطر أعليها هي بدون شك مجتمع طبقي مكرس لفائدة الاغنياء . وهذا المجتمع لا بد له من وحدة مبنية على التئام الفروق بسلام .

بعد هذا الاستعراض نود أن نخلص مجرى المفهوم الدمقراطي .

أدوات المستعصم العباسي

بقلم الاستاذ خضر العباسي

تمهيد

مما لاشك فيه ان وجود بعض ادوات الخليفة العباسي المستعصم بالله في متاحف الاستانة قد شغلت أفكار الادباء والمؤرخين وذلك لعدم وجود نص لديهم يعتمدون عليه ولاتجد مؤرخاً قديماً قد تطرق الى كيفية نقل هذه الادوات

لهذا قد اجمعت اليوم ارآء الادباء من العرب والافرنج على ان السلطان سليما العثماني قد أخذها من الخليفة العباسي المتوكل على الله بعد سقوط الخلافة العباسية من مصر سنة ٩٢٢ هـ ولكن هذا غلط فالذي يجب على المؤرخين ان يتحققوا من ذلك قبل البدء في الكتابة لأن تسرعنا في الشيء هو الذي ساقنا الى الهاوية وكان سببا في حدوث امراضنا الثقافية .

١ ـ اقرأت في العدد الخامس من مجلة الكتاب الغراء المصرية مقالا قيما عنوانه (السيف في الشرق الادني) بقلم البكباشي عبد الرحمن زكي امين المتحف الحربي جاء فيه تعريف ووصف لسيف من السيوف بما يأتي : ـ

« سيف به واقية من الحديد ومقبضه مذهب وعلى النهل اسم الخليفة المستعصم بالله الذي حكم بين سنتين « ٦٤٠ ـ ٦٥٦ هـ » ١٢٤٢ م ـ ١٢٥٨ م » وقد علق عليه في الحاشية فقال : ـ

« كان المستعصم بالله آخر الخلفاء العباسيين في بغداد قتله هولاكو « ٢٠ نوفمبر ١٢٥٨ م » ونجح بعض افراد اسرته في الفرار الى الشام واضلوا فيها حتى اقام الظاهر بيبرس على اكتافهم الخلافة العباسيه الثانيه في مصر ولعل المستنصر كان قد نقل معه الى مصر سيف الخليفة المستعصم المذكور ويحتمل ان يكون السلطان سليم الاول قد نقل هذا السيف مع الغنائم الاخرى الى استانبول بعد سقوط دولة المماليك »

٢ ـ قرأت ايضا في العدد الاول من مجلة دار المعلمين العالية في بغداد مقالا عنوانه السلطان سليم في مصر مترجماً عن المستشرق الانكليزي توماس و . ارنولد .

لاعتب على المستشرقين والباحثين من الافرنج في كل مايكتبونه في تاريخ الشرق وذلك لعدم استقصائهم الحوادث وقلة وقوفهم على الحقيقة فكأن مايكتبونه عبارة عن طابر سبيل . فلهذا سوف اكشف اللثام عن كيفية نقل هذه الادوات الى الاستانة وهو فصل من كتابي المخطوط في تاريخ الامارة العباسية في منطقة بهدينان والعمادية التي كانت العاصمة وهو صفحة من تاريخ العراق المجهول في الحقبة المظلمة .

١ ـ الخليفة العباسي المستعصم بالله

هو ابو احمد عبدالله المستعصم بالله العباسي ابن الخليفة المستنصر بالله آخر من حكم من بني العباس في بغداد صرع في يوم الاربعاء

---

(١) تقاوم فكرة الدولة القوميه ، بانها الوحدة الرئيسيه والاساسية والاخرى في التنظيم الاجتماعي ، فالتعاون الاقتصادي للعالم الحديث جعل الدولة عضواً مهماً في المجتمع الدولي والذي ترجع اليه السلطة فقط .

(٢) ان النظريات الكلاسيكية للبرلمان وحكومة الرئاسه غير كافيه ، وهي تعكس الظروف والاحوال التي ظهرت في القرن التاسع عشر اكثر من عصرنا الحاضر .

والقاعدة التي ترتكز عليها تحتاج الى اصلاح ذي ثلاثة اوجه

١ ـ اللامركزية : فالمناطق المحليه يجب ان لا تقيدها السيطرة المركزية .

٢ ـ الاتحاد الاقتصادي :

٣ ـ اعادة تنظيم الحكومات المركزية على اساس جديد واخيراً فان الحرية بالنسبة للديمقراطية تعني المساواة ..

الكاظمية

عبد الجليل علي الطاهر